تعزيز الشفافية
والحكم الرشيد في لبنان

ورقة سياساتية

2019

inf.act
شبكة المساءلة
والحكم الرشيد

www.infactleb.org / info@infactleb.org

د. كريم المفتي[01]

مقدمة

كرست مجلة The Economist كرست مجلة عبارة باتت مألوفة حول مفهوم الفساد باعتبار تلك الظاهرة بمثابة دودة لا تموت أبدا"، [02] وتكلف هذه "الدودة" لبنان حوالي 10 مليارات دولار أو ما يعادل 20% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي، بين خسائر مباشرة على خزينة الدولة، ناتجة من الفساد في التخمين العقاري والجمارك والوزارات والمؤسسات التي تقدم خدمات عامة والأملاك البحرية والمخالفات والضرائب والرسوم وغيرها، وبين خسائر غير مباشرة، عبر الفرص الاقتصادية الضائعة بسبب غياب الشفافية وممارسات الفساد

بالنسبة لهاسميك خوري، مدير المسؤولية الاجتماعية للشركات في بنك عودة لبنان، "الفساد يشكل جريمة خطيرة تهدد التنمية الاجتماعية والاقتصادية في كافة القطاعات وتعرقل النمو الاقتصادي. يضع الفساد حدا للإزدهار كما لأدنى حقوق الانسان ويعرقل خدمات قطاعي التربية والصحة ويعزز البطالة. ما من دولة أو منطقة أو طائفة منيعة ضد الفساد" [03]

بطبيعة الحال، يقع لبنان في المرتبة 136 من أصل 176 في مؤشر حالة الفساد حسب جدول Transparency International للعام 2016، [04] وبلغ المرتبة 140 من أصل 180 في مؤشر العام 2017؛ [05] الأمر غير مفاجئ فيما ازداد البلد من تلاشي في التعاطي مع موضوع الفساد، أكان شكله اختلاس المال العام، تضارب المصالح، سوء الانفاق العام أو الفساد السياسي والانتخابي. [06] فيعاني نظام النزاهة اللبناني من شوائب عدة، ادت الى اضعاف اطر الرقابة وانعدام المحاسبة، ابرزها [07]

- ضعف الرقابة التي يمارسها المجلس النيابي على الأداء الحكومي
- ضعف الهيئات الرقابية الأربعة الأساسية
- غياب الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد
- عدم تطوير نظام المالية العامة
- عدم فاعلية قانون الإثراء غير المشروع
- عدم اعتماد نظام الجلسات العلنية للمجلس النيابي
- محدودية الصلاحيات التي يملكها وزير الدولة لشؤون مكافحة الفساد
- بروز التعاقد في الإدارة الذي يأخذ الطابع السياسي والإنتخابي

01 استاذ جامعي في العلوم السياسية والقانون الدولي، مستشار في مسائل العدالة والأمن وخبير في السياسات العامة

02 Thomas Schellen, "Corruption's Hefty Tag Price", Executive Magazine, 1st October 2003

03 "GCNL and UNDP animate a joint conversation on Anti-Corruption", Executive Bulletin, 19 February 2018, available at http://executive-bulletin.com/other/gcnl-and-undp-animate-a-joint-conversation-on-anti-corruption

04 انظر الرابط: https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2016?gclid=CjOKCQjw6f-vdBRCbARIsABGZ-vQiM58kA-RDAB7e868R2KW1lVvJAp8k_v2ef-TeZ3fu02gAjeeyyCYaAorREALw_wcB

05 انظر الرابط: https://www.transparency.org/country/LBN

06 لن تتطرق هذه الورقة الى اشكالية الفساد في القطاع الخاص

07 هذا هو حجم الفساد في لبنان، المدن، 24 شباط 2018، متواجد على الرابط
https://www.almodon.com/economy/2018/2/24/في-لبنان-هذا-هو-حجم-الفساد

غالبا ما كان يربط ذاك الوضع المذري حين فترة ما بعد الحرب الأهلية بالوجود العسكري السوري الذي كان يدير البلد من عنجر، بعيدا عن أي احترام لمبادئ الشفافية والحرية والحكم الرشيد. انما لم يشكل خروج القوات السورية من لبنان في نيسان 2005 فرصة للحد من الفساد ومحاربته واعتماد توجهات جديدة للحكم في سياق "ثورة الأرز" أو "الاستقلال الثاني" للبنان. بل أدت الحالة المتفجرة للبلد حينذاك (اغتيالات وتفجيرات ارهابية وعدوان اسرائيلي وأحداث 7 أيار الخ...) الى اعتماد سلم أولويات (محليا واقليميا ودوليا) خالي من سياسة جدية وفاعلة لمناهضة الفساد

ستنظر هذه الورقة الى اشكالية تعزيز الشفافية ومعايير الحكم الرشيد في لبنان من منظار ثلاثة محاور، الأول في عرض المناخ الحالي لما كان مناصرا للفساد بشكل عام ومساعد لاستدامته، ثم التطرق الى مراجعة التشريعات الوطنية ودراسة اذا ما كان هنالك فرصة لتثبيت دولة القانون مع آخر موجة من الاصلاحات التشريعية. أخيرا، ستشير الورقة الى بعض المداخل التي قد تساهم بتقليص منابع الفساد في لبنان

01 لبنان :
مناخ متساهل ومناصر للفساد واللاشفافية

من المؤسف الإشارة الى كيف أن كبر حجم الفساد في لبنان الى حد تطورت أشكاله وتغمست جذوره ليتحول اليوم الى حالة **"فساد باطني"** (Endogeneous Corruption)، أصبح يهدد سلامة البنية المالية والاقتصادية للبلد [08] ناهيك ما يعاني منه اللبنانيون من تقليص لخياراتهم الديمقراطية في الفترة الراهنة

هذا وقد أصاب الفساد الباطني سائر الأطياف الاجتماعية في لبنان، اذ ان الاخلال قد طال حتى المؤسسات والمنظمات المهنية والنخبوية التي من شأنها ان تشاطر عملية سير ادارة الشأن العام. فعانت مؤخرا نقابتان عريقتان والمعنية مباشرة في شؤون الناس من فضائح مالية وشبهات فساد. في الملف الأول، تبين عجز مالي في الصندوق الاستشفائي لدى نقابة المحامين في بيروت وتم التعرض الى حق المحامين المعترضين بالوصول الى المستندات الرسمية للتحقيق في الأمر. [09] هذا وقد رفع عدد من المحامين الهدر الحاصل في الصندوق الإستشفائي إلى رتبة "الفضيحة المدوية" [10] حين أعلن نقيب المحامين في بيروت اندريه شدياق أن العجز في الصندوق الاستشفائي بلغ على مدى سنتين حوالي 8 مليون و200 ألف دولار. نتيجة هذه القضية، راود المحامون احساسا أنهم سيدفعون ثمن العجز من جيوبهم، ما قد لا ينعكس فقط في "زيادة في رسم التأمين الذي ارتفع من 430 إلى 700 دولارا مع زيادة سنوية بنسبة 31%، بل بات لزاماً على المحامي أن يدفع 15 في المئة من قيمة الفاتورة في بعض المستشفيات والمختبرات الطبية" [11]

08 Cf. Swaleheen M. (2011). Economic Growth with endogeneous corruption: an empirical study. Public Choice, vol. 146, pp. 23-41, Ehrlich, I., & Lui, F. (1999). Bureaucratic corruption and endogenous economic growth. The Journal of Political Economy, vol. 107(6), pp. 270-293. part 2: Symposium on the Economic Analysis of Social Behavior, Mendez, F., Sepulveda, F. (2006). Corruption, growth and political regimes: cross country evidence. European Journal of Political Economy, vol. 22, pp.82-98

09 رانيا حمزة، الصندوق الأسود للتأمين في نقابة محامي بيروت: النقابة تنكر حق أعضائها بالوصول إلى المعلومات، المفكرة القانونية، 12 نيسان 2018، متواجد على الرابط: http://legal-agenda.com/article.php?id=4361

10 رانيا حمزة، عدوى الحراك في قصر العدل: المحامون يطالبون القضاء بمتابعة التحقيق بعجز الإستشفاء، المفكرة القانونية، 6 نيسان 2018، متواجد على الرابط: http://legal-agenda.com/article.php?id=4349

11 المصدر نفسه

من ناحية أخرى، كانت نقابة الأطباء في بيروت قد ارتطمت بفوضى مالية و"موضوع اختلاس المال الذي حصل في صندوق الضمان التابع لصندوق التأمين والاعانة"، [12] ما دفع مؤخرا بعض الأطباء غير الراضين عن الأداء المالي لنقابتهم الى دعوة الى الاعتصام [13]

يستمت الفساد الباطني الى **بيئة حاضنة ومتساهلة مع وجود وتكرار وحتى تكريس هذه الممارسات** على الصعيد الوطني، مع صعوبة شاقة على المحاسبة الفعلية أو ايقاف عجلة التدهور. ويرتبط ذاك المناخ بنظام سياسي يلعب بدوره معزوفية على وزن فقدان دولة القانون والمؤسسات. فحين مراجعة كافة مستويات الحكم في لبنان، من حيث النظام السياسي أو الانتخابي أو الإداري أو الرقابي، من غير المفاجئ استنتاج الحالة المذرية لوضع الشفافية والحكم الرشيد في لبنان، بالاضافة الى بروز جو مؤيد لتفشي الفساد بدلا من قمعه ومحاربته. كما عبرت عنه الكاتبة والأستاذة الجامعية منى فياض، "أن نظام المُحاصصة يحمي الفساد، فلكُل فاسد مرجعية، وغالبية الزُعماء يقدمون ولاء المُرشح للوظيفة على كفاءته ونزاهته" [14]

في بداية الجمهورية الثانية بعد نهاية الحرب الأهلية واقرار اتفاق الطائف، تم شل مؤسسات الدولة بدلا من تفعيلها واعادة بنائها. ولم يكن المسبب الوحيد الوصاية السورية على بيروت منذ عنجر بل ظهر نظام "الترويكا" كما سمي آنذاك (أي رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء) الذي من خلالها أصبحت ادارات الدولة ومؤسساتها جميعها موزعة بين أعضاء الترويكا عن طريق تقاسم الحصص والمغانم. كما يشرح الخبير شارل عدوان والمدير التنفيذي للجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية آنذاك عام 2004 :

> ***"Post-war reconstruction became an appealing enterprise where politicians could take over an institution, a fund, or a ministry and collect profits in both political and financial currency" 15***

مع انهاء الوصاية السورية على لبنان في 2005، ازيل نظام الترويكا ليتسع شخصيات وأحزاب ومجموعات سياسية جديدة ضمن عملية المحاصصة، الى جانب المنخرطين أصلا في الحياة السياسية. فتم ترسيخ منظومة الفساد وضاعت فرصة حقيقية خلال ثورة الأرز لاعادة تصويب التوجه نحو معايير الحكم الرشيد والشفافية رغم تحرير المواطن اللبناني من الوصاية السورية. ولم تفلت من هذه الاشكالية السلطة القضائية في لبنان التي تعاني من حدود في استقلاليتها وتدخل فاضح من السلطات الأخرى في هملها اليومي، ما يصعب عملية المحاسبة والملاحقة القانونية [16]

كما ضاعت فرصة من حيث اصلاح النظام الانتخابي وفتح باب البرلمان الى شرائح غير ممثلة تقليديا، رغم اقرار واعتماد قاعدة النسبية خلال الانتخابات النيابية في أيار 2018. وكانت السلطة السياسية قد أجلت موعد الانتخابات على دفعتين منذ 2013 مع تغطية غير مقنعة من المجلس الدستوري (في التمديد الثاني)

12 سلوى بعلبكي، "أطباء يوثقون الاختلاسات والتجاوزات الإدارية والمالية التي تحصل في نقابتهم منصور: نتّجه إلى طرح الثقة وعدم إبراء الذمّة المالية للمجلس عن العام الماضي"، النهار، 20 آذار 2014، متكواجد على الرابط
https://newspaper.annahar.com/article/118001-منصور-أطباء-يوثقون-الاختلاسات-والتجاوزات-الإدارية-والمالية-التي-تحصل-في-نقابتهم-

13 هديل فرفور، "انتفاضة في نقابة الأطباء"، ألخبار، 18 كانون الأول 2018:، متواجد على الرابط
https://al-akhbar.com/Community/263410/%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B6%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%86%D9%82%D8%A7%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B7%D8%A8%D8%A7

14 نقلا عن مقال: "عن المواطن والدولة اللبنانية ومسرحية الفساد"، جريدة الأنباء الكويتية، 26 نيسان 2016

15 Charles Adwan, "Lebanon's Corruption Dilemma", The Daily Star, 19 May 2004, available on http://www.dailystar.com.lb/Opinion/Commentary/2004/May-19/92599-lebanons-corruption-dilemma.ashx

16 الفساد القضائي: وجه آخر لفساد النظام السياسي"، المفكرة القانونية، العدد 47، كانون الثاني 2017، ص. 6 و7. انظر ايضا في العدد نفسه: "مكافحة الفساد: إصلاح القضاء أولا"، المفكرة القانونية، المرجع عينه، ص. 1.

يعني ذلك ان المجلس النيابي ما زال مغلقا أمام عملية تجدد النخب، ما يعرقل اي مسار نحو الاصلاح الحقيقي على صعيد تحديث التشريعات في لبنان وتفعيل مراقبة فعلية على السلطة التنفيذية سعيا لتثبيت الحكم الرشيد في لبنان. انما يبقى دخول عدد قليل من الشخصيات الجديدة والمهتمة بقضايا الشفافية والفساد مثل النائبة بولا يعقوبيان مدخلا محتملا لواكبة هذه المسائل من داخل الندوة البرلمانية، ما يمكن ان يشكل جسر عبور في مصلحة الناشطين والمنظمات غير الحكومية، هذا وقد باشرت النائبة يعقوبيان في طرح جملة من القضايا حيث بادرت بجهود حثيثة ازاء السلطة التنفيذية في الأسابيع الماضية وصولا الى أيامنا هذه. [17] هذا وتعتبر النائبة ان "العمل على تحسين حالة الصحة والتنمية في لبنان غير ممكن من دون مكافحة الفساد" [18]

من ناحية النظام الاداري والرقابي، فتعطل تماما على مر العقود المنصرمة. يذكر أن في عام 1993، تمت أول جولة من التعيينات الإدارية من دون العودة الى مجلس الخدمة المدنية وحاول حينها المجلس الإضاءة على شذاوة تلك الممارسات فأتى بتقرير نشر عام 1995 :

> "آن الأوان لكي نقلع عن عمليات خرق المبادئ العامة للتوظيف والقواعد العامة التى ترعى عملية التوظيف منذ العام 1959، والتي تركز على المباريات باعتبار انها الضمان الوحيد لأعمال قواعد الجدارة والاستحقاق. ان هذا الخرق المتوالي للدستور سيؤدي اذا استمر للإساءة الى الوظيفة العامة وبالتالي الى تعطيل دورها كليا"

اما ديوان المحاسبة، فتم شل دوره بعد تقارير حادة اللهجة عامي 1993 و1994، حيث حذر المسؤولين من المضي في سياسة التلزيمات بالتراضي. واليوم لم تعد "تعطي تقارير ديوان السنوية والخاصة المدى التنفيذي المطلوب ويغيب التواصل المنسق مع السلطات التنفيذية". [19] كما وضع المسؤولون يدهم على التفتيش المركزي، لتكون هيئات الرقابة القائمة اليوم لدى الجمهورية اللبنانية شبه غائبة عن ساحة المحاسبة. وفعلا، تعطلت الإدارة العامة اللبنانية وتهمش دورها الى حد استغلالها للتوظيف السياسي والزبائني، بعيدا عن معايير الكفاءة ومستلزمات الانفاق العام. وبات احدى الحلول لتفادي الفساد والرشوة فيها استبدالها بالحوكمة الاكترونية والمرور عن طريق شركات وسيطة خاصة (...LibanPost, OMT) لاتمام المعاملات (انظر القسم الثالث من الورقة)

اما من ناحية السلطة الرابعة ووسال الإعلام، يصح القول انها تعمل على نشر تحقيقات وقضايا متعلقة بالفساد، انما يصعب عليها المواكبة الفنية للمسائل بالإضافة الى صعوبة في المثابرة في متابعة تفاصيل القضية الى مستوى الفضح والمحاسبة. والمؤسف ان الاعلام، لا سيما المرئي منه (90% من اللبنانيين يتلقون الأخبار عبر شاشة التلفزيون)، بات مأجورا، كما أفادته الانتخابات النيابية الأخيرة، اذ ورد في التقرير الأوروبي حول رقابة انتخابات 2018 : "يحظى لبنان بمشهد إعلامي يتّسم بالتعددية والتنوّع يعكس نظامه الطائفي والمذهبي، لكنّه متحيّز للغاية" [20]، ويذكر بما حصل من تباين بين الحق في الاعلام الانتخابي (أي حق الناخب في متابعة أخبار العملية والحملات الانتخابية) والإعلان الانتخابي (أي الدعاية الانتخابية مقابل مبلغ مادي) رغم التمييز الصريح بين المجالين في قانون الانتخاب لا سيما في المادة 63 منه، ما يعد حالة تضارب مصالح تتداخل فيه عنصر الفساد

17 ما أدلى به باسيل خطير"... بولا يعقوبيان في صدد تقديم إخبار" إلى إبرهيم"، النهار، 21 كانون الأول 2018 متواجد على الرابط:
https://www.annahar.com/article/917420-%D9%85%D8%A7-%D8%A3%D8%AF%D9%84%D9%89-%D8%A8%D9%87-%D8%A8%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D9%84-%D8%AE%D8%B7%D9%8A%D8%B1-%D8%A8%D9%88%D9%84%D8%A7-%D9%8A%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%B5%D8%AF%D8%AF-%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%8A%D9%85-%D8%A5%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A5%D8%A8%D8%B1%D9%87%D9%8A%D9%85

18 مقابلة مع النائبة بولا يعقوبيان، بيروت، 7 كانون الثاني 2019

19 ايلي معلوف، دور ديوان المحاسبة في الموازنة العامة: ضرورة زيادة القدرات واستثمار نتائج الرقابة، المركز اللبناني للدراسات، كانون الأول 2013

20 التقرير الأوروبي حول الانتخابات النيابيّة: 25 توصية للتّحسين"، النهار: https://www.، 17 تموز 2018، متواجد على الرابط
annahar.com/article/832965-%D9%81%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D9%86%D9%88-%D9%82%D8%AF%D9%85%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%D8%A7%D8%A6%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%A8%D8%B9%D8%AB%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A9-25-%D8%AA%D9%88%D8%B5%D9%8A%D8%A9

أمام ذاك المشهد، ليس من السهل طرح فصل الاصلاح، لا سيما حين يرسم لأي عملية إصلاحية في البلد ظاهرة استثنائية باتت الآن قاعدة، الا وهي عدم تطبيق القوانين

02 فخ الاصلاحات في لبنان :

بلد القانون غير النافذ

لحظت الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد التي أقرت في نيسان 2018 أربعة محاور أساسية تصب في هدف محاربة الفساد في لبنان وهي ارساء الشفافية، تفعيل المساءلة، الحد من الاستنسابية في عمل الإدارة ومنع الافلات من العقاب. وشددت الوثيقة على أن "رباعية الأهداف المذكورة يجب ان تتوفر مجتمعة وأي غياب لأي هدف منها يستنبع حكما نعي أي استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، ويجب أن تنصب الجهود على تسهيل تحقيقها بإرادة سياسية وإدارية وقضائية وتربوية واجتماعية مطلقة وغير مشروطة"[21]

ما يعني ان اي عمل لتطوير المنظومة القانونية في مجال الشفافية والحكم الرشيد في لبنان يجب ان يواجه عقبة عدم التجاوب مع القواعد والأصول من قبل الجهات المعنية. وفيما أطلق المشترع اللبناني جردة من الورش التشريعية في موضوع تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، يجدر ان تأتي هذه الخطوات مع دينامية مطلوبة لاعادة الاعتبار لدولة القانون والمؤسسات في لبنان

أ تدعيم الاطار القانوني لمكافحة الفساد

تخوف من عدم الفعالية

مع انعقاد مؤتمر "سيدر" في نيسان 2018، وعلى عكس ما نجم عن مؤتمرات باريس 1 و2 و3، نشأ جو من الالحاح من قبل الجهات المانحة والمجتمع الدولي الصديق للبنان، حيث اشترطت هذه المرة هذه الجهات الجولة الجديدة من الدعم المالي لبيروت (11.3 مليار دولار من الهبات والقروض الميسرة) ان يتم تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد عن طريق اجراءات ملموسة وجدية.[22] وللتذكير، بقيت معظم التوصيات لمؤتمر باريس3- [23] غير منفذة ونلحظ أدناه من أهم النقاط الناتجة عن أعمال المؤتمر آنذاك :

- تطوير القدرات الإدارية وتحديثها
- تخفيض حجم الإدارة العامة وتكلفتها
- تعزيز قدرات الهيئات الرقابية
- تحديث التشريعات المتعلقة بقانون المجاسبة العامة وادارة المناقصات

21 الجمهورية اللبنانية، وثيقة الاستراتيجية الوطنية لكافحة الفساد ومخططها التنفيذي (2018-2023)، نيسان 2018، ص. 17.

22 انظر: "باريس 4: القروض المشروطة تخيّم فوق لبنان"، الأخبار، 6 نيسان 2018، متواجد على الرابط: https://al-akhbar.com/Lebanon/247662

23 انظر: "باريس 3 يدعم الحكومة اللبنانية وإعادة جدولة ديونها"، الجزيرة، 26 كانون الثاني 2007، متواجد على الرابط: http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2007/1/26/%d8%a8%d8%a7%d8%b1%d9%8a%d8%b3-3-%d9%8a%d8%af%d8%b9%d9%85-%d8%a7%d9%84%d8%ad%d9%83%d9%88%d9%85%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%84%d8%a8-%d9%86%d8%a7%d9%86%d9%8a%d8%a9-%d9%88%d8%a5%d8%b9%d8%a7%d8%af%d8%a9-%d8%ac%d8%af%d9%88%d9%84%d8%a9-%d8%af%d9%8a%d9%88%d9%86%d9%87%d8%a7

اليوم، نجد معظم التوصيات الراجعة الى باريس3- في سياق مؤتمر "سيدر" نفسه، وبدأت السلطات اللبنانية باقرار مجموعة من الاصلاحات بشكل مكثف، حتى عن طريق جلسات تشريعية استثنائية، من أجل اظهار حسن النية للجهات المانحة في جو من الانكماش الاقتصادي وفي وسط أزمة مالية غير مسبوقة على الساحة اللبنانية منذ نهاية الحرب الأهلية

في ذلك، تقرر تدعيم الاطار القانوني المتعلق بمكافحة الفساد لبنانيا والذي كان محصورا ببعض النصوص القانونية والمراسيم، مثل :

- المرسوم الاشتراعي المتعلق بنظام الموظفين[24]
- انشاء هيئات الرقابة عام 1959
- أحكام قانون العقوبات (للعام 1943) من جرائم الواقعة على الإدارة العامة (الفصل الأول من البلب الثالث من قانون العقوبات وهي الرشوة، صرف النفوذ، الاختلاس، استثمار الوظيفة، اساءة استعمال السلطة والإخلال بواجبات الوظيفة) والجرائم المخلة بالثقة العامة (الفصل الأول من الباب الخامس من قانون العقوبات وهي تقليد خاتم الدولة والعلامات الرسمية، تزوير العملة والأسناد العامة، تزوير الطوابع وأوراق التمغة
- الجرائم المتعلقة بإفساد العملية الانتخابية
- كل فعل أو امتناع يؤدي الى هدر بالأموال العامة أو بالأملاك الهامة
- الاعتداء على ملك الدولة وعلى ملك سائر أشخاص القانون العام
- جرائم الاثراء غير المشروع[25]
- جرائم تبييض الأموال وتمويل الإرهاب

اما قانون وسيط الجمهورية الذي اقر عام 2005، فلم ينفذ الى حد اليوم (انظر القسم الثالث للورقة)

في الأشهر القليلة الماضية، اقر مجلس النواب مجموعة مهمة من القوانين المتعلقة بقمع الفساد ومحاربته، لا سيما ان لبنان بات دولة طرف في إتفاقيّة الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد منذ 16/10/2008 والتي تدعو إلى إعتماد "تدابير لتعزيز الشفافيّة في الإدارة"، مثل قانون الحق في الوصول الى المعلومات، قانون حماية كاشفي الفساد، قانون المعاملات الإلكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي، قانون دعم الشفافية في قطاع البترول، كما انضم لبنان في كانون الثاني 2017 الى مبادرة الشفافية لدى صناعات الاستخراج[26] والذي شكل احدى المرجعيات الأساسية في سن قانون الشفافية في قطاع البترول. وحين مراجعة الأحكام الواردة في تلك التشريعات الرامية الى الحد من الفساد، يتضح ملاحظات عديدة في مضمونها، كما ثمة تخوف من استحالة تطبيقها والالتزام بما نصت عليه

لو انتقالنا الى قانون حماية كاشفي الفساد، نرى ان الأخير قد عرّف صراحة الفساد بـ"استغلال الموظف للسلطة أو الوظيفة أو العمل بهدف تحقيق مكاسب أو منافع غير متوجبة قانونا" (المادة الأولى)، مانحا الحماية الجسدية، القانونية والوظيفية لـ"أي شخص يشغل منصبا تشريعيا أو قضائيا أو تنفيذيا أو إداريا أو عسكريا أو أمنيا أو استشاريا، سواء كان معينا أو منتخبا، دائما أم مؤقتا...وأي شخص يؤدي وظيفة عامة..." (المادة الأولى). أي ان افضاح أعمال فساد لا يعتبر "خرقا لموجب السرية المهنية" (المادة الأولى)، ما يحرر الشخص الفاضح من قيود الموجبات المهنية اذا وجدت. بالإضافة الى ذلك، يتضمن القانون تحفيذا ماديا لمن تقدم بعملية الافضاح مع منح "مكافآت وساعدات" لا تتعدى 5% من قيمة المبالغ المحصلة لكاشف الفساد (المادة 14) اذا "أدى الكشف الى حصول الإدارة على مبالغ أو مكاسب مادية..." أو إذا "أدى الكشف الى تجنيب الإدارة خسارة أو ضررا ماديا"

24 المرسوم الاشتراعي رقم 112 تاريخ 12/6/1959

25 قانون رقم 154 تاريخ 27/12/1999

26 Extractive Industrices Transparency Initiatives (EITI), cf. "Lebanon commits to implement EITI", 31 January 2017, available on https://eiti.org/news/lebanon-commits-to-implement-eiti

اما في سلبيات القانون التحديات المتعلقة بكتمان الجهة الكاشفة وتأمين حماية حقيقية لها الى حين اتخاذ التدابير القانونية والقضائية في حق المخالف أو المخالفين بناء على المعلومات المزودة من قبل الكاشف. تتطرق المادة 6 من القانون الى "سرية اسم وهوية الكاشف"، انما التدابير الوضوعة في المادة 9 من القانون لجهة حماية كاشف الفساد تخلو من الدقة ومن الضمانات الجدية التي من شأنها ان تطمئن الذين قد يهتموا بالتعاطي مع هذه الآلية. فتنص المادة 9 ان الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "تطلب من النيابة العامة المختصة أو القوى الأمنية المختصة اتخاذ الإجراءات الأمنية المناسبة لحماية الكاشف أحد أفراد عائلته والعاملين لديه أو الخبراء والشهود اذا تبين لها انهم بحاجة الى حماية شخصية..."

وكما ورد الآن، فتحتاج عملية الكشف بأسرها الى انشاء "الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد" والتي لم تقر بعد، بالاضافة الى تساؤل أكبر حول مبادئ قيامها وخلفية أعضائها ومصداقيتهم ونزاهتهم. فتسأل المفكرة القانونية : "ماذا إذا أهملت الهيئة الوطنيّة المعلومات المسلّمة إليها أو تعاملت معها بشكل غير جديّ، كما يحصل حاليّا مع العديد من هيئات الرقابة العاملة في لبنان؟".[27] وحسب ايلي الفرزلي، يشكل انشاء هذه الهيئة "محاولة جريئة لوضع الأمور في نصابها ووضع القطاع العام في لبنان أمام مجهر كاشفي الفساد، لكنها ستبقى ناقصة طالما ستعتمد في إنشائها، لا شك، أدوات النظام الطائفي الفاسد نفسه... فمن يشرّع قوانين مكافحة الفساد هم في معظمهم المتهمون بالفساد، وهم أنفسهم الذين يتجاوزون القوانين"[28]

حسب الاقتراح القائم انما غير المقر بعد، فتتشكل الهيئة من ستة أعضاء على النحو التالي:

- قاضيان متقاعدان بمنصب الشرف يتم انتخابهما وفق الأصول التي ترعى انتخاب أعضاء مجلس القضاء الأعلى، على أن تتألف الهيئة الناخبة من مجمل القضاة الأصيلين في القضاء العدلي والإدارة والمالي
- محام أو حقوقي من بين أربعة أسماء يرشح اثنين منهم مجلس نقابة المحامين في بيروت واثنين مجلس نقابة المحامين في طرابلس
- خبير محاسبة، من بين ثلاثة أسماء يرشحها مجلس نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان
- خبير في الأمور المصرفية أو الاقتصادية من بين ثلاثة أسماء ترشحهم هيئة الرقابة على المصارف
- خبير في شؤون الإدارة العامة أو المالية العامة أو مكافحة الفساد من ثلاثة أسماء يرشحهم وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية

وطبعا، يفترض بأعضائها أن لا يكونوا قد تولوا أي منصب سياسي وأن لا يكونوا أعضاء في أي جمعية تمارس العمل السياسي وأن لا يكونوا أعضاء حاليين أو سابقين لدى أحد الأحزاب

27 فاطمة خليفة، "إقتراح قانون حماية كاشفي الفساد: تشجيع كشف الفساد أم تقنينه؟"، المفكرة القانونية، 12 تموز 2016، متواجد على الرابط:
http://legal-agenda.com/article.php?id=1641

28 ايلي الفرزلي، هيئة مكافحة الفساد...المتهمون يواجهون أنفسهم، الأخبار، 10 كانون الأول 2018، متواجد على الرابط:
https://al-akhbar.com/Politics/262931/%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9-%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B3%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA-%D9%87-%D9%85%D9%88%D9%86-%D9%8A%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87%D9%88%D9%86-%D8%A3%D9%86%D9%81%D8%B3%D9%87

وبمجرد إقرار القانون بمسودته الحالية، يصبح بإمكان الهيئة، ان كانت فعلا مستقلة، إلغاء كل الحصانات وكذلك تفعيل قانون الإثراء غير المشروع. فللهيئة الحق في ملاحقة أي نائب أو وزير، كما أنه يسمح لها بطلب رفع السرية المصرفية عن حسابات معينة، ولها أن تطلب مساعدة الضابطة العدلية أو معاونيها لجهة الحصول على المعلومات المتوافرة لديها. كما لها أن تطلب من الجهات المعنية منع سفر أو ضبط أموال مشتبه بهم أو تجميد حساباتهم. فتعمل الهيئة على مكافحة الفساد والوقاية منه وكشفه وتلقي الكشوفات المتعلقة بالفساد واستقصاء جرائم الفساد ودرسها وإحالتها إلى سائر الهيئات الرقابية والتأديبية والقضائية، رصد وضع الفساد وكلفته وأسبابه وجهود مكافحته والوقاية منه، وكذلك إبداء الرأي في التشريعات والمراسيم والقرارات والمتعلقة بمكافحة الفساد. ويبدو لافتاً أنه، خلافاً لما يجري حالياً، حيث تتكدس تصاريح الذمة المالية في المجلس الدستوري، فإن للهيئة مهمة تلقي التصاريح والتدقيق بها وفق أحكام قانون الإثراء غير المشروع. بذلك من الممكن للهيئة في تصورها الحالي أن تكون بمثابة نيابة عامة خاصة بالفساد، والمدعمة بصلاحيات وسلطات واسعة تفوق أي سلطة أو هيئة قضائية موجودة حالياً

في حقيقة الأمر، يخشى لهذه الهيئة، كما هيئات أخرى تم اقرارها (مثل الهيئة الوطنية لحقوق الانسان التي تم تعيين أعضائها العشرة) أو يتوقع انشاءها قريبا (مثل هيئة المفقودين مثلا)، ان تفتقد عنصري الاستقلالية والمصداقية، ما يؤدي الى شل عملها وطمر هذه الآلية مع سائر الهيئات الرقابية التي تعاني من هذه الصفات. وكانت الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية قد حذرت في تقرير لها عام 2011 من عدم فعالية آليات من هذا الخصيص، لا سيما "في ضوء تجارب سابقة في هذا الإطار... فقد دلت التجارب السابقة على عدم قدرة هذه المبادرات على الاستمرار نظرا الى استغلال الأفرقاء السياسيين الهيئة كمادة للتجاذب السياسي فيما بينهم. وفي واقع الحال، لا بد أن يترافق إنشاء الهيئة الوطنية مع العديد من التغييرات السياسية والادارية والمالية والتقنية التي يجب ان ترافق إنشاء هذه الهيئة" [29]

حول قانون المعاملات الإلكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي، يشمل الأخير سلسلة من المسائل الأساسية، منها تنظيم المعاملات الالكترونية لشركات القطاع الخاص من بنوك والمؤسسات الرسمية والقطاع العام، وتنظيم حماية البينات الشخصية والتي تشرف عليها وزارة الاقتصاد (كما ورد في القانون) وهي أساسا غير مختصة بالموضوع. وتكمن الاشكالية الأساسية في اصدار قانون عام 2018 تم اعداد نصه عام 2004، أي من دون الأخذ بعين الاعتبار تغيير البيئة والمناخ القائمين آنذاك

كما اعتبر الخبراء أن "أسس حماية البيانات الشخصية للمواطنين اللبنانيين الواردة في هذا القانون قديمة وغير فعالة"،[30] كما انيطت الصلاحيات بيد وزارة الاقتصاد والتجارة أي بادارة واحدة، خلفا لما هو مألوف في نماذج أخرى حول العالم، علما ان "وزارة الاقتصاد والتجارة غير مستعدّة حالياً لإدارة طلبات معالجة البيانات الشخصية. فقد قال مصدر موثوق لـ"سمكس" إنّ الوزارة لم توظّف أحداً من أجل تنفيذ هذه التدابير، ولم تخطّط للتعامل مع هذه الطلبات خلال السنوات السابقة التي كان فيها القانون مسودة، كما أنّها لا تملك خططاً عاجلة لإنشاء موقع إلكتروني ليتمكّن الناس من البدء بتقديم هذه الطلبات. وبالتالي، تكشف قلة التحضيرات من قبل الوزارة خطر وضع الصلاحيات والسلطة بين يدي وزارة واحدة، بل حتى حصر هذه السلطة بالجهات التنفيذية" [31]

في تاريخ 10/2/2017، صدر قانون حق الوصول إلى المعلومات الذي كان مدرجا على جدول أعمال مجلس النواب منذ 2012، ذلك وقد كرس حق "كل شخص طبيعي أو معنوي بالوصول إلى المعلومات والمستندات الموجودة لدى الإدارة والإطلاع عليها"، كما تمّ إلزام الإدارة بإعتماد الشفافيّة في عملها، عن طريق نشر عدد كبير من وثائقها على مواقعها الإلكترونيّة بإسم الشفافية وحق العموم بالاضطلاع على البينات والتقارير الرسمية. وقد نشرت المفكرة القانونية تعليقا حول القانون و"أفخاخه"[32] بما تضمنت من إستثناءات "غير مبررة"، مثل "ما ينال من المصالح الماليّة والإقتصاديّة للدولة وسلامة العملة الوطنيّة". فتبين نية التعتيم من قبل المشرع في "المعلومات المتعلّقة بالماليّة العموميّة ضمن المعلومات التي يتوجب على الإدارة وضعها في ذمّة العموم، بما في ذلك المعطيات التفصيليّة المتعلّقة بالميزانيّة والمديونيّة العموميّة، والحسابات الوطنيّة، وكيفية توزيع النفقات العموميّة،[33] وأهمّ مؤشرات الماليّة العموميّة". بالإضافة الى ذلك، لم يشمل القانون محاضر اللجان النيابية التي بقيت سرية الطبع على عكس ما تتطلبه معايير الشفافية والحكم الرشيد، ناهيك عن الإبقاء على سريّة الآراء الإستشاريّة لمجلس شورى الدولة

29 الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية – لا فساد، ورقة بحثية حول مدى جدوى انشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في لبنان: دراسة في المهام والعضوية والهيكلية والاستقلالية، ايار 2011، ص. 4

30 القانون الجديد لحماية البيانات في لبنان... "ناقص"، 23 تشرين الأول 2018، SMEX، متواجد على الرابط:
https://www.ar.smex.org/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D9%84%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA-%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86/?fbclid=IwAR28k-YGK5kJQj1WyS0wUvvKL-IufDsnfek_qTRzzSfc9UTY6m2CoXwb-MNg

31 المصدر نفسه

22 المفكرة القانونية، قانون حقّ الوصول إلى المعلومات:إنجازٌ بأفخاخ كثيرة، عدد 47، كانون الثاني 2017، موجود على الرابط
http://legal-agenda.com/article.php?id=3496

33 المصدر نفسه

اما في التطبيق، تكوّن مناخ لدى الادارة العامة ان القانون بحاجة الى مراسيم تطبيقية وان الأخيرة شرط لاتمام الآلية التطبيقية للتدبير وان هنالك نقص في الكادر حيث يجب تخصيص موظفا لاتمام هذه المعاملات. الا ان قانون حق الوصول إلى المعلومات لا يحتاج إلى مراسيم تطبيقيّة وهو قانون قابل للتطبيق بذاته حسب ما أكدته هيئة التشريع والاستشارات في وزارة العدل في مجموعة من الاستشارات[34] المتعلقة بالمسألة عينها حول لزوم "تطبيق القانون الجديد عندما يكون هذا القانون الجديد نص على ان تحدد دقائق تطبيقه بمرسوم يصدر وفقا للأصول".[35] فحددت الهيئة ان في ما يتعلق بقانون الحق في الوصول الى المعلومات وبناء على المادة 25 منها التي تنص على "انه تحدد عند الاقتضاء دقائق تطبيق أحكام هذا القانون بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء... وحيث ان الاقتضاء المشروط به صدور هذه المراسيم لم يثبت قيامه".[36] بذلك، وكما ذكرت الهيئة مستندة بأصول الفقه الاداري وان "عدم صدور النصوص التطبيقية لا يؤخر بالضرورة تطبيق القانون الجديد اذا كانت تلك النصوص غير ضرورية وغير لازمة لتطبيق القانون الجديد"،[37] ما يعني ان ليس من أي عائق لتطبيق فوري وكامل للقانون لصالح العموم

في الممارسة، نذكر بعمق التحدي القائم، أي غياب النية السياسية والإدارية في الامتثال بالأصول والقواعد، ويشار الى شهادة الباحث في مسار اعداد هذه الورقة اذ لم يكتب لطلب مراجعة وثيقة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد من المراجع المختصة النجاح وتم الحصول عليها عن طريق أطراف ثالثة

من أواخر المقترحات المطروحة حاليا في الندوة البرلمانية إقرار مشروع تعديل قانون التفتيش المركزي في لجنة الادارة والعدل والذي ينص على إنشاء إدارة للصفقات العمومية تضع دفاتر الشروط وتراقب كل الصفقات العامة باستثناء التي تجريها وزارة الدفاع والأمن الداخلي والأمن العام. بذلك تكون إدارة المناقصات بمثابة هيئة مستقلة لمراقبة الصفقات، اذا تم التصديق على هذه الصيغة في الهيئة العامة

ترتبط هذه الجردة التشريعية بعامل الشروط الناجم عن روحية مؤتمر "سيدر"، انما يجدر التذكير انه **غاب عن العملية آليات ملموسة وفعالة** لضمان تطبيق ما أتى من تشريعات جديدة وآليات مراقبة كيفية استخدام الأموال الموعودة في المكان المناسب وحسب معايير شفافة ونزيهة،[38] ناهيك عن استمرار غياب النية السياسية لدى الطبقة الحاكمة لبنانيا. فلم يتطرق مؤتمر "سيدر" أهمية اصلاح القضاء وتعزيز استقلاليته، ولم يحدد مهلة زمنية لاتمام الاصلاحات الموعودة ولم يتم التطرق الى الحاجة الى تعزيز مبادى الحكم الرشيد في لبنان وتطوير اللعبة الديمقراطية، ولم يأتي الى ذكر ضرورة تفعيل وسيط الجمهورية

34 هيئة التشريع والاستشارات في وزارة العدل، الاستشارة رقم 375/2001 تاريخ 13 حزيران 2001 والاستشارة رقم 441/2017 تاريخ 22 ايار 2017.

35 هيئة التشريع والاستشارات في وزارة العدل، الاستشارة رقم 441/2017 تاريخ 22 ايار 2017، ص. 5

36 المرجع نفسه، ص. 7

37 المرجع نفسه، ص. 7

38 Sami Attallah, Mounir Mahmalat, Sami Zouhaib, "CEDRE Conference: the Need for a Strong Reporting Mechanism", Lebanese Centre for Policy Studies, Policy Brief numb. 33, November 2018.

ب غياب النية السياسية:

المحاسبة الممنوعة

أتى في البيان الوزاري لحكومة الرئيس سعد الحريري للعام 2016 أن الحكومة تتعهد "بوضع استراتيجية وطنية عامة لمكافحة الفساد وباتخاذ اجراءات سريعة وفعّالة في القطاعات الأكثر عرضة للفساد. وأولها رفع اليد السياسية عن الأجهزة الرقابية المعطّلة والتي تحتاج الى تفعيل وتطوير في إدائها".[39] لا داعي في سرد مطول لاستنتاج عدم جدية مضمون الخطة الحكومية، لا سيما في الشق الثاني من المقطع أي بما تعهدت الحكومة من احترام هيئات الرقابة وتفعيلها. اما في الشق الأول، الجدير بالذكر ان "الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد" ما زالت غير منشورة وغير متوفرة للعموم[40] رغم اقرارها من قبل وزيرة الدولة لشؤون التنمية الادارية عناية عزالدين في نيسان 2018.[41] ومن الملفت ان ما أتى في الوثيقة حول أهمية "ارساء الشفافية ... أي أولا وضع المعلومات المتاحة في متناول العامة أي جمهور المواطنين أو الأجانب الراغبين في الاطلاع على أعمال السلطة العامة"،[42] لم يحترم أصلا، فيما الباحث لم يسلم نسخة عن الخطة من الادارات المعنية وتم الحصول عليها من مصادر شريكة

يشار الى ان عالميا، لا تخلو المشاهد من توقيفات واعتقالات وملاحقات في قضايا فساد. نشير مثلا الى توقيف المدير التنفيذي لشركتي نيسان ورينو في اليابان مؤخرا، كارلوس غصن، أو الى إقالة المقرر الدولي لشؤون البيئة لدى الأمم المتحدة ايريك سولهيم بعد تحقيق في نفقاته الكبيرة والمتعارضة مع أصول منصبه،[43] بالإضافة الى ملفات فساد عديدة يتم ملاحقتها في بلدان عدة حول العالم. في البيرو مثلا، يتم ملاحقة قضاة فاسدين بالإضافة الى اقالة أعضاء المجلس الأعلى للقضاء بسبب ادعاءات فاضحة بارتباطهم بقضايا فساد وتنظيم استفتاء شعبي لتقرير أربعة مسائل محورية حول النظام في البيرو أي حول تنظيم القضاء، تمويل الأحزاب، حد عدد الولايات البرلمانية وانشاء مجلس شيوخ.[44] في أوروبا، اتهمت المفوضية الأوروبية رئيس الحكومة التشيكي (اندري بابيس) باختلاس أموال من برامج أوروبية قد دخلت الى بلاده واستغلال منصبه السياسي للاستيلاء على أموال عامة[45]

اما في لبنان، وضحت آخر حادثة حول الضغوط التي مارستها أوساط سياسية ضد اللواء عماد عثمان، مدير عام قوى الأمن الداخلي لمنع ملاحقة مجموعة من الضابط المورطين في قضايا فساد،[46] حجم التدخل السياسي في عرقلة مسار المحاسبة، بينما تتدهور حال البنى التحتية بسبب غياب أي حافز لصد التلاعب والغش وهدر المال العام.[47] في هذا السياق، يلحظ ان عدد الدعاوى التي أدت الى رفع السرية المصرفية في لبنان هي 42 حالة خلال عام 2016، من دعاوى اختلاس وتمويل للارهاب أو تزوير،[48] وهو رقم يرمز الى عدم فعالية المحاسبة في مسائل الفساد في لبنان. كما نشير ان بين عامي 2013 و2016، بلغ مجموع الملفات الواردة من التفتيش المركزي الى الهيئة العليا للتأديب 9 ملفات تعود بمعظمها لأجراء ومستخدمين وحراس وغيرهم من صغار الموظفين[49]

39 البيان الوزاري لحكومة الرئيس سعد الحريري بتاريخ 28 كانون الأول 2016، متواجد على الرابط: http://www.pcm.gov.lb/arabic/subpg.aspx-?pageid=4896

40 ويلحظ ان الباحث قد حصل على نسخة من خارج اركان الادارات الرسمية رغم طلب مقدم في 21 تشرين الثاني 2018 لدى مكتب الوزيرة في OMSAR وطلب مقدم في 3 كانون الأول 2018 لدى مكتبة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي. في الحالتين، تم اعلامنا بان الوثيقة لم تنشر وغير متوفرة حاليا

41 إطلاق مشروع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وخطتها التنفيذية، 24 نيسان 2018، متواجد على الرابط: http://www.lb.undp.org/content/lebanon/ar/home/projects/LaunchingtheAnti-CorruptionNationalStrategyProjectanditsExecutivePlan.html

42 الجمهورية اللبنانية، وثيقة الاستراتيجية الوطنية لكافحة الفساد ومخططها التنفيذي (2018-2023)، ص. 9.

43 استقالة المسؤول عن البيئة في الأمم المتحدة، الوكالة الفرنسية، 20 تشرين الأول 2018، متواجد على الرابط: https://www.france24.com/ar/ المسؤول-عن-البيئة-في-الأمم-المتحدة-استقالة

44 Au Perou, un referendum crucial pour la lutte anticorruption, Le Monde, 6 decembre 2018, disponible sur https://www.lemonde.fr/international/article/2018/12/06/au-perou-un-referendum-crucial-pour-la-lutte-anti-corruption_5393630_3210.html

45 Une affaire de corruption presumee menace le gouvernement tcheque, Le Monde, 15 novembre 2018, disponible sur: https://www.lemonde.fr/europe/article/2018/11/15/une-affaire-de-corruption-presumee-menace-le-gouvernement-tcheque_5383728_3214.html?xtmc=andrej_babis&xtcr=5

46 رضوان مرتضى، "عثمان يمنع ملاحقة ضبّاط "الهدايا"... والقضاء "عاجز"!"، الأخبار، 24 كانون الثاني 2019، متواجد على الرابط: https://al-akhbar.com/Politics/265171/عاجز-والقضاء-الهدايا-ضبّاط-ملاحقة-يمنع-عثمان

47 Cf. Daniel Garotte Sanchez, Combatting Corruption, a Necessary Step Towards Improving Infrastructure, Lebanese Center for Policy Studies, Policy Brief nb. 32, October 2018, available on http://www.lcps-lebanon.org/publication.php?id=319

48 Le Commerce du Levant, June 2017, p. 13.

49 نظر حسين طراف، "مشروع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد: العبرة دائماً في التنفيذ"، الأخبار، 18 حزيران 2018، متواجد على الرابط: https://al-akhbar.com/Capital/252225

ورغم انشاء وللمرة الأولى في تاريخ لبنان، وزارة لمكافحة الفساد بتعيين الوزير نقولا توبني على رأسها، الا أن نتائج عملها ضئيل جدا اذ غابت أي تحقيقات أو احالات من قبل الوزارة منذ ايجادها، حتى أنه تقدمت مجموعة من المواطنين بدعوى قضائية ضد الوزير توبني أمام النيابة العامة المالية بسبب غياب أي اجراء لمكافحة الفساد وبذلك هدر المال العام الذي تم تزويد وزارته به.[50] ما يعني ان بات الفساد "يتحكّم في جميع قطاعات المجتمع والمؤسسات الحكومية، وهو متفشّي في جميع صوره بما فيها الرشوة والمحسوبية، والاختلاس، وقد شمل ملفات وصفقات ومناقصات عدة لهذا العام، من الضمان الاجتماعي، الكهرباء وبواخر الطاقة، الانترنت واوجيرو، حتى المستشفيات الحكومية واهراءات مرفأ بيروت، وكازينو لبنان، والنفايات. ويساعد ضعف الإطار القانوني وغياب الآليات المناسبة للتنفيذ في استمرار تفشي الفساد". [51] بذلك، كما يشرح حسين طراف وهو رئيس جمعية خبراء كشف الاحتيال المالي المُجازين، "مهما عملنا على إقرار قوانين وتشريعات تحارب الفساد وإنشاء هيئات رقابية ولجان وطنية لمحاربة الفساد لا يمكن الوصول الى نتيجة اذا كان المسؤول عن تفشي الفساد هو نفسه من يملك سلطة التشريع والتنفيذ والرقابة والمحاسبة". [52] في هذا السياق من الملفت مقولة رئيس الهيئة العليا للتأديب، القاضي مروان عبود، "إنّه يُفضّل لو كان لديه دكّانة فلافل ليعتاش منها، في لبنان، بدل أن يكون قاضياً" [53] و"إن بيع الفلافل أشرف لي" [54]

03 النظر في آليات فاعلة

لتجفيف منابع الفساد

في مقاربته بمسألة مكافحة (OMSAR) من شروط النجاح الموضوعة من قبل مكتب وزير الدولة للتنمية الإدارية الفساد، يستند الأخير الى

- السرعة في إقرار حزمة التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد والإثراء غير المشروع وتعزيز دور هيئات الرقابة
- التعاون بين كافة الجهات المعنية بتطبيق التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد
- ثقة المواطن بالقوانين الموضوعة حول الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح، وبما يشجعه على التقدم بشكاوى جديّة".[55] هذا وقد وردت المبادئ نفسها في وثيقة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

امام صعوبة وتحديات اعتماد هذه المبادئ في الجهود الاصلاحية لغاية تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد في لبنان، من الممكن النظر في مجموعة من المداخل من شأنها ان تصلح للعمل والنشاط الجدي لجهة التخفيف من حدة الفساد في لبنان

50 دعوى ضد نقولا توبني..."لم يقم بأي اجراء لمكافحة الفساد"، الوكالة الوطنية للاعلام، 23 نيسان 2018.

51 المصدر نفسه

52 حسين طراف، "مشروع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد: العبرة دائماً في التنفيذ"، الأخبار، 18 حزيران 2018، متواجد على الرابط: https://al-akhbar.com/Capital/252225

53 محمد نزال، عن قاضٍ كئيب في نظام "بلا أدب": فساد مؤسّس بـ"نوافذ" كثيرة، الأخبار، 25 تشرين الأول 2018، متواجد على الرابط: https://al-akhbar.com/Politics/260388/عن-قاض-كئيب-في-نظام-بلا-أدب-فساد-مؤس-بـ-نوافذ-كثير-س

54 المصدر نفسه

55 OSMAR، سلة مشاريع مكافحة الفساد تطبيقاً لإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي أقرها لبنان، متواجد على الرابط http://www.omsar.gov.lb/Cultures/ar-LB/Programs/transparancy/projects/Pages/AntiCorruption.aspx

أ إبعاد المواطن عن الادارة :

أي دور للمكننة والحوكمة الرقمية؟

في الاصلاح الإداري، تم تنفيذ العديد من المشاريع الاصلاحية لا سيما منذ عام 2003 واقرار استراتيجية المكننة للإدارة واعتماد مفهوم البوابة الالكترونية وزيادة التنسيق والشراكات مع القطاعات الأخرى (المجتمع المدني والقطاع الخاص) . انما بقيت الخطوات في الاصلاح الاداري خجولة، اذ يشير كتيب المعهد المالي التابع لوزارة المالية (طباعة 2018) الى "أبرز الاجراءات الاصلاحية" ما يتبين منها ضئالة نطاقها و فعاليتها. فنشير مثلا الى "الغاء عدد من المؤسسات العامة والمصالح المستقلة التى لا جدوى اقتصادية أو خدماتية..." [56] أو "تعديل دوام العمل الأسبوعي في الادارات العامة من 32 ساعة الى 34 ساعة" [57] أو "تحديد سقف لاعطاء المكافآت السنوية للموظفين والعاملين في الادارات والمؤسسات العامة ..." [58]

رغم صعوبة تأقلم الإدارة العامة اللبنانية مع تحديات العصر وحاجات المواطنين، من الأساسي المضي في **اتجاه اعتماد الحوكمة الرقمية وابقاء مفهوم الفصل بين المواطن والإدارة** بشكل يقلل من امكانية الرشوة والابطاء العمد والاختلاس. كما جاء في وثيقة للجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية للعام 2009، "ان اطلاق الحكومة الالكترونية وادخال المكننة ... تساهم في تسريع معاملات المواطنين بشكل كبير وتعزز الفعالية الادارية وتخفض فرصة الفساد. كما ان نظاما يتميز بالمكننة يكون أسهل للتدقيق وتتم مراقبة الموظفين بشكل أقرب" [59]

بذلك من الممكن توسيع هذه الدائرة التي تتضمن العشرات من المعاملات اليوم الى مجالات أخرى في القطاع العام لا سيما التي تجيز وتحفز عادة الممارسات غير النزيهة، ونعني على سبيل المثال لا الحصر: معاملات الحصول على رخص للبناء، رخص الاستثمار، فتح شركة تجارية، اتمام معاملات عقارية الخ...

ب الانفاق العام :

أي آلية لاحترام معايير النزاهة في إدارة المالية العامة؟

.يشكل عدم ضبط الانفاق العام وهشة نظام المناقصات الحالي احدى المصادر الرئيسية للفساد في لبنان ومن أجل تطبيق المعايير الأساسية للانفاق العام، وأهمها الشفافية، الاستقلالية، الحيادية، الموضوعية والنزاهة، ينبغي اعتماد سلسلة من الاجراءات الادارية تعزز بشكل أساسي عمومية وشفافية المعلومات حول النفقات في جميع القطاعات. فكم مواطن يعلم ان المالية العامة تدفع في كل سنة مبلغ يعد هدرا يوازي حوالي 220 مليار ليرة "كبدل إيجار للأبنية والعقارات التي تشغلها المؤسسات الحكومية من وزارات ومدارس والجامعة اللبنانية ومؤسسات عامة أخرى، بينما توجد في بيروت ومعظم المناطق اللبنانية عقارات وأراضي شاغرة يمكن الإستفادة منها وتشييد أبنية حكومية للحد من نزف الإيجارات" كما نشرته الدولية للمعلومات مؤخرا؟ [60]

56 معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، موازنة المواطنة والمواطن، لبنان 2018، سلسلة التوعية المالية والصريبية، الطبعة الأولى، ص. 30.

57 المصدر نفسه

58 المصدر نفسه

59 الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، نحو استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، 2009، ص. 23.

60 الدولة اللبنانية: إيجارات بـ 200 مليار ليرة سنويا"، الدولية للمعلومات، 21 تشرين الأول 2018، متواجد على الرابط http://monthlymagazine.com/ar-article-desc_4813

في مسألة اطلاق المناقصات، غالبا ما تحصل الأخيرة خارج مديرية المناقصات خلافا للقانون والأصول، هذا وقد نصت المادة 122 من قانون المحاسبة العمومية، "تُجرى المناقصات العمومية والمحصورة على أساس برنامج سنوي عام يُعلن عنه في تواريخ لا يجوز أن تتعدى الشهر الثاني الذي يلي نشر الموازنة". ومع عرقلة عملية اقرار الموزانة العامة من قبل مجلس النواب لما يقارب العقد ونيف، خرج المسار من الأصول الاجرائية وبات الاستثناء هو القاعدة فيما يخص اطلاق المناقصات من خارج جداول المديرية المختصة، فأصبحت النسبة الأكبر من الإنفاق العام على صعيد المناقصات غير خاضعة لرقابة إدارة المناقصات، وذلك بسبب تعطيل دور هيئات الرقابة. وقد صرح مدير مديرية المناقصات جون علية ان ما دفعه إلى الخروج عن صمته هي مناقصة المعاينة الميكانيكية عام 2015، "فهذا الملف تجاوز كل معايير الاستقلالية والحيادية والموضوعية والنزاهة. وقد وصلت الأمور حد التدخل في عمل لجنة المناقصات، ومراقبتها عند رفض أو قبول أي شركة". [61] هذا ويرفض العلية "بشكل صارم أن تكون إدارة المناقصات قلما للمناقصات، وأكدت على دورها الرقابي الفاعل في الحفاظ على المال العام". [62] فبالنسبة الى مدير المناقصات، ان "مكافحة الفساد خدعة من دون استقلال الهيئات المخوّلة ذلك" [63]

وثمة أمثلة كثيرة لابراز اشكالية غياب الشفافية في قطاع المناقصات في البلد، ويتجسد المثال الأوفر في تلك المسألة في "المجالس الخاصة" أي عمل مجلس الإنماء والإعمار أو مجلس الجنوب. من ناحية مجلس الإنماء والإعمار، تطورت مهامه بعد نهاية الحرب الأهلية حيث "طُلب من مجلس الإنماء والإعمار القيام بالمزيد من المهام بما في ذلك التزام تنفيذ المشاريع ؛ وقد بدأت الحكومة، في الواقع، بنقل الأنشطة المنوطة بلجنة التنمية التابعة لمطار بيروت الدولي ولجنة مرفأ بيروت إلى مجلس الإنماء والإعمار، ثم في فترة لاحقة ، قررت ايضا نقل جميع ملفات مشاريع مدينة بيروت والمشاريع في جميع أنحاء البلاد (مثل الطرق السريعة) وإغلاق المؤسسات التي كانت مسؤولة عن تلك المشاريع ، كذلك تم الاستغناء عن المجلس التنفيذي لمدينة بيروت ، والمجلس التنفيذي للمشاريع الكبرى. ان ذلك يبين بوضوح أن مجلس الإنماء والإعمار قد أصبح الهيئة المسؤولة عن جميع المشاريع الكبرى لإعادة الإعمار والتنمية ، وهو بدوره مسؤول أمام مجلس الوزراء ، ويقوم بتنفيذ اعماله بالتنسيق مع الوزارات المختصة" [64]

ومنذ العام 1992، تاريخ لزّم المجلس هذه الفئة من الأشغال، ولغاية نهاية العام 2016، بلغت القيمة الاجمالية للتمويل الخارجي ما يوازي 11.85 مليار دولار وذلك بناء على تمويل مكون من هبات وقروض، كما هو مشار اليه في الجدول التالي (تقرير المجلس للعام [65] 2017)، والنابع عن جهات لا تقل عن 30 مصدرا [66]

	الهبات	القروض	المجموع
المبلغ بملايين الدولارات الأميركية	3,365	8,485	11,850
النسبة المئوية من المجموع	28%	72%	100%

61 الهام برجس، "مقابلة مع مدير عام المناقصات جون علية"، المفكرة القانونية، 19 ايار 2018، متواجد على الرابط: http://legal-agenda.com/makalat.php?katib=192

62 المصدر نفسه

63 المصدر نفسه

64 نقلا عن موقع مجلس الإنماء والإعمار، "مجلس الإنماء والإعمار وأسباب إنشائه"، متواجد على الرابط: http://www.cdr.gov.lb/arabic/profile.asp

65 مجلس الانماء والاعمار، تمويل برنامج إعادة الإعمار، تقرير العام 2017:، ص. 132، متواجد على الرابط: http://www.cdr.gov.lb/arabic/progress_reports/pr102017/Afinan.pdf

66 .المصدر نفسه، ص. 140

وكما أشار تقرير مجلس الإنماء والاعمار للعام 2018 ان المجلس يشرف حاليا على مشاريع قيمتها 4.5 مليار دولار والتابعة للعام المنصرم. تتصدر المشاريع المتعلقة بالنقل أعلى نسبة من الأشغال بقيمة 1.3 مليار دولار يليها المشاريع المرتبطة بتوفير المياه الصالحة للشرب بقيمة 718 مليون دولار. وخلال الفترة عينها، لقد أتم المجلس مشاريع بقيمة 2.2 مليار دولار [67]

حين ينظر الى حالة البنى التحتية وشبكة المياه (أكبر نسبتين من التمويل حسب احصاءات المجلس) المتردية، يسأل بطبيعة الحال عن الآثار الملموسة في خدمة الشأن العام حين صرف هذه الأموال في الفترة الأخيرة. بذلك، من الواضح صعوبة ضبط ورقابة ما يتم تنفيذه من مشاريع عبر الانفاق العام من خلال مؤسسات يغيب جانب تقييم جودة اعمالها فتفلت عن اطار اي نوع من المحاسبة

نجد هذا النوع من التلزيم الإداري في مؤسسات أخرى مثل مجلس الجنوب، المكلف بـ"ترميم البنى التحتية المتضررة، وانشاء أخرى جديدة بهدف تنمية هذه المناطق دعماً لصمود الأهالي وحثهم على التمسك بارضهم... فقد كانت إنجازات المجلس العمرانية عديدة بعد إعتداءات العدو الإسرائيلي المتعددة لا سيما تلك التي حدثت في الأعوام 1993 و1996 و2000 و2006. ونتيجة عدوان تموز 2006 فقط، قام مجلس الجنوب حتى الآن بدفع مساهمات لإعادة إعمار 8,200 منزل ولترميم 73,000 منزل". [68] ولا نجد على الموقع أرقاما حول ما تم انفاقه من مال علم أو أي تقرير مفصل لما تم اعتماده من موازنة خلال العشرون عاما الماضية، فتبقى الانجازات والمشاريع المشار اليها على الموقع حسب كل منطقة خالية من اي كلفة أو مبلغ اجمالي. هذا وكانت جمعية "سكر الدكانة" قد تقدمت بإخبار حول "شبهات فساد وهدر مال عام وتجاوزات منسوبة الى مجلس الجنوب" في احدي المشاريع المرصودة في البقاع الغربي [69]

أثار نشر التقرير حينها إستياء مسؤولي المجلس الذين لجأوا إلى هيئة القضايا في وزارة العدل (وهي المُكلّفة الدفاع عن حقوق الدولة)، فطلبت الأخيرة من قاضي الأمور المُستعجلة في بيروت إصدار عريضة ألزمت بموجبها الجمعية إزالة التقرير المنشور على موقعها الإلكتروني، ومنع التداول في المعلومات المطلوب إزالتها أو نشرها بأي وسيلة، بحجّة "الإساءة إلى الدولة". حدث ذلك قبل أن تصدر قاضية الأمور المُستعجلة في بيروت، القاضية هلا نجم قراراً أبطل مفاعيل قرار قاضي الأمور المُستعجلة وسمح للجمعية بإعادة نشر التقرير بناء على تفسيرها للمادة 387 من قانون العقوبات، [70] تكريساً لحق الناس في مكافحة الفساد [71]

يستدرك من هذه التجارب صعوبة تصدي الفاسدين من خارج الهيئات التقليدية القائمة في المنظومة الإدارية اللبنانية مثل التفتيش المركزي والهيئة العليا للتأديب وديوان المحاسبة. ومن هنا أهمية **مواكبة ومناصرة الجهود القائمة لدى الندوة البرلمانية** لدرس مشروع القانون [72] الرامي الى تعديل بعض أحكام المرسوم الاشتراعي رقم 115 تاريخ 12/6/1959 وتعديلاته (انشاء التفتيش المركزي) وبما **يخول الهيئة العليا للتأديب صلاحية المبادرة إلى ملاحقة المرتكبين** من دون المرور بالضرورة عبر التفتيش المركزي [73]

67 "CDR overseeing $4.5 billion in projects", E for Ektissad, 18 December 2018, available on https://eforektisad.com/2018/12/3499/?fbclid=IwAR2qJBGn7h_jefRatBfEiiv-foYkeVcSVX04fPJEf15_270UpXHoo_1f1qnY

68 نقلا عن الموقع الالكتروني لمجلس الجنوب، كلمة المدير العام، متواجد على الرابط http://www.councilforsouth.gov.lb/كلمة-المدير-العام/

69 سكر الدكانة، اخبار حول شبهات فساد وهدر مال عام وتجاوزات منسوبة الى مجلس الجنوب لجهة اجراء تلزيمات لا تتوافق قيمتها مع التكاليف الحقيقية في مشروع مياه عين الزرقا في البقاع الغربي، 2 ايار 2017، متواجد على الرابط https://t.co/Bph2w9z85t

70 المادة 387 من قانون العقوبات: "في ما خلا الذم الواقع على رئيس الدولة يبرأ الظنين إذا كان موضوع الذم عملاً ذا علاقة بالوظيفة وثبتت صحته"، وقد تم اعتماد النص عينه في قانون حماية كاشفي الفساد في المادة 16 منه

71 سكّر الدكانة": قرار قضائي" vs سكر الدكانة، "مجلس الجنوب يحمي كاشفي الفساد"، 26 نيسان 2018، متواجد على الرابط https://www.sakkera.com/news.php?newsid=801

72 المرسوم رقم 9830 تاريخ 2/1/2013

73 الإدارة والعدل تشكّل لجنة لدرس الملاحظات على تعديل قانون إنشاء التفتيش المركزي"، جريدة المستقبل، 7 تشرين الثاني 2018، متواجد على الرابط https://almustaqbal.com/article/2092814/التفتيش-المركزي-عدد-اليوم/شوون-لبنانية/الإدارة-والعدل-تشكل-لجنة-لدرس-الملاحظات-على-تعديل-قانون-إنشاء

بطبيعة الحال، يصعب اعادة هيكلة شاملة للبنية الادارية المبنية على المحاصصة في البلد، الأمر الذي لم يذكر حتى ضمن شروط "سيدر" أو الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، اذ تدور المقترحات الراجحة بتفعيل أساليب الرقابة في قلب المركزية الإدارية، ولا ينظر الى بدائل من شأنها ان تريح عملية الرقابة على النفقات العامة. من الأفكار المطروحة، يشار الى **خيار اللامركزية الادارية الموسعة** التي تسمح بجباية مستقلة للرسوم (أي تحريرها من وصاية وزارة الداخلية والصندوق البلدي المستقل)، بالاضافة الى اقرار موازنة محلية وصرف الاعتمادات تحت اشراف مجالس محلية منتخبة وتحت رقابة الناخبين. ومع ما يعني ذلك من ضرورة لإشراك المواطن في عملية صنع القرار تتطلعا الى حكم رشيد في لبنان

ج معاكسة اللامبالاة:

كيفية اشراك المواطنين في عملية صنع القرار والمحاسبة؟

تكمن مشكلة محاسبة الفساد في لبنان في نطاق أوسع من الإطار القانوني بحت أو البنية الاجرائية القائمة، اذ تمتّ الى عامل باطني عميق الا وهو المنظومة الاجتماعية المحلية وثقافة الناس التي اندمجت في مفهوم الفساد وتأقلمت على حذافيره وعاداته وممارساته. وأصبحت النتيجة غياب أي اهتمام من المواطنين بشكل عام على مراقبة الانفاق العام وكيفية ضبط الهدر لمال ضرائبهم ورسومهم. يقول عامر خياط، الأمين العام للمنظمة العربية لمكافحة الفساد:

> ***"Corruption is embedded in the Lebanese culture. The only thing political leaders care about is preserving a weak central government. When the people find their representative in this mood, they couldn't care less". 74***

اما مسار مكافحة الفساد، **فعليه الانطلاق من إرادة الناس ومن ادراكهم وتفكيرهم وقناعتهم باشكالية ظاهرة الفساد على بلدهم**، بذلك تزداد الصعوبة في اعتماد اصلاحات تصب في ضبط الهدر والانفاق العام غير السليم في ظل لامبالاة جماعية حيال هذه المسائل. ومن الممكن الاشارة إلى نموذجين على الأقل في ابراز هذه الحالة النفسية: من جهة غياب المراقبة والتدقيق على صعيد لجان البناية مثلا التي تجبي المدفوعات المتعلقة بالأقسام المشتركة، الا ان هم قلة الأهالي الذين يدققون في الحسابات الجماعية على يد القائمين على هذه المهمة. ومن ناحية أخرى، يشار الى النسبة العالية جدا للتهرب الضريبي في البلد (الموازي حوالي الـ5 مليار دولار سنويا) **75** بسبب انعدام الثقة بكيفية استخدام الأموال على صعيد الحكومة والإدارة وفي تلاشي ثقافة المواطن .وروح التضامن في الساحة العامة

74 Quoted in Jeremy Arbid, "Calling out corruption New initiatives offer a fleeting hope of cleaner government", Executive Magazine, 15 September 2014.

75 علي نور،"لبنان يخسر 5مليارات دولار سنوياً: هذه أبواب التهرّب الضريبي"، المدن، 15 آب 2018، متواجد على الرابط https://www.almodon.com/economy/2018/8/15/ الضريبيل-بنان-يخسر5-مليارات-دولار-سنويا-هذه-أبواب-التهرب

بناء على ذلك، من الأساسي تعزيز الجهود في **تعميم ثقافة متينة، مشتركة، وطنية ومقتنعة بالنتائج السلبية للفساد وغياب الشفافية على حياة اللبنانيين**. كما اشراك الناس في الجهود القائمة من قبل منظمات المجتمع المدني، **انما في نطاق حياتهم اليومية أولا**. بطبيعة الحال، لن يتحمس المرء اللبناني بما يدور في المالية العامة بين ليلة وضحاها، لا سيما في ظل ما يعانيه من ضيق اقتصادي ومعيشي. لذا من المستحسن مساندة الشباب اللبناني والأسر اللبنانية في عملية استعادة قدرتهم في المشاركة اليومية في قرار المصروفات على النطاق المحلي الضيق

عمليا، يعني ذلك التركيز كأولوية على عوامل اللامبالاة لا سيما في المسائل المحورية التي سبق وأشرنا اليها، أي عملية إدارة الأقسام المشتركة والتهرب الضريبي

"لجان البناية"

مدخل 1

من جهة، يعني ذلك تحفيز مسار المشاركة والمحاسبة في جمعيات المالكين لادارة الأقسام المشتركة (والمسماة لجان البناية) والتي تنظمها أحكام القانون رقم 88 بتاريخ 16/9/1983 الذي أوجد ما يسمى بـ"نظام إدارة البناء"، ونصّ على تأليف جمعية للمالكين ومجلس للجمعية ومجلس إدارة، ونظم حقوق المالكين وإلتزاماتهم تجاه الأقسام المشتركة. ومن شروطه أن يكون مكتوبا، ومصدقا لدى الكاتب العدل ومسجلا في السجل العقاري، وهي تعقيدات ساهمت في تلاشي الروابط الرسمية بين الوحدات السكنية للعقار الواحد، ومعه تراجُع ملحوظ في قدرة هذه الهيئات التنظيمية ان تحرك حس المشاركة والمحاسبة ضمن أصغر حلقة في إدارة الشأن العام في البلد. لذا، قد تشكل هذه الحلقات مدخلا لإحياء الإهتمام بمسائل التكاليف المشتركة وكيفية جبايتها والموافقة عليها، ما يشجع الأسر اللبنانية الى الاطلاع على ما يدور على صعيد البلدية ريثما استرجاع المواطن امكانيته في مساءلة أعلى مستويات السلطة السياسية في ادارتها للمال العام

ومن ذاك الباب، من الممكن أمام المنظمات والجمعيات تنظيم مشاريع نموذجية في بعض الأحياء والمناطق في بيروت وخارجها لما يحتاجه الأهالي من دعم تنظيمي (ترتيب أمور الجمعية بسبب التعقيدات التقنية) وتدريبي (اقامة آلية الحسابات والاشتراكات والصرف) لاعادة احياء اهتمامهم بقضايا تدور حول الشأن العام وان كان على صعيد أصغر خلية جماعية. اما على مدى أطول، من المفيد التفكير بالحاق تعديلات بالقانون رقم 88/1983 بما يحتاجه من تحديث ومواءمة التحديات الراهنة في شأن ادارة الأقسام المشتركة، وعليه قضية ادارة الشأن العام في البلد

محاربة التهرب الضريبي

مدخل 2

في الجهة الأخرى، من الملح **العمل على برامج تحارب التهرب الضريبي** من ناحية جهود توعوية لتعميم المعلومات والشروط والارشادات في مسألة الحقوق الضريبية التي يدركها قلة من المواطنين، ما يبعدهم عن شؤون الدولة والمواطنة. فتبدأ الشفافية في حقوق وموجبات المواطن وكلما زادت ثقافة الناس الضريبية كلما تكرس مفهوم أحقية المحاسبة من جانب المرء اللبناني لما تنفقه السلطة من مال عام تم جبايته من الضرائب والرسوم. بالإضافة الى ذلك، يشكل تعميم الثقافة الضريبية قدوة في تأهيل أوسع شريحة ممكنة من اللبنانيين للمساهمة في نقاش وطني حول مسألة الإصلاح الضريبي المرتبط ارتباط وثيق بمفاهيم الشفافية والحكم الرشيد، ويساعد على تخفيض نسبة التسامح المعمّم ازاء الفساد العارم في البلد وتحفيذ المواطنين باتخاذهم دور المراقبين الفعليين على أداء القائمين على الانفاق العام، بدء من محيطهم الضيق وصولا الى الندوة الوطنية مرورا بالمستوى المحلي والبلدي

التوعية في المدارس

مدخل 3

كما يجب الحاق مبادئ الشفافية وحسن ادارة المال العام بالصغار الى جانب الراشدين عن طريق **اشراك المدارس والمعاهد في برامج توعوية** لجهة الأجيال الصاعدة ليتم تعميم ثقافة الشفافية والمشاركة والحكم الرشيد من حيث ما هو مقبول وغير مقبول من ناحية التعاطي في الشأن العام من أخلاقيات وقيم ومبادئ جوهرية في حياة المدينة والوطن

د المواطن والإدارة العامة:

مد جسور التعاون والثقة

على صعيد المؤسسات، تكمن احدى المداخل الممكن اعتمادها من أجل زيادة اهتمام الناس بالشأن العام واشراكهم بمجهود المحاسبة عبر اقرار مؤسستين لم تبصر النور لحد اليوم، **وهي وسيط الجمهورية والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد**. فتشكل هتان المؤسستان بمثابة جسرا في سبيل ايحاء الثقة وتفعيل التعاون بين المواطنين وعملية الإصلاح لغاية تعزيز الشفافية والحكم الرشيد، فيما تحتاجه هذه العملية من مجهود وطني جماعي كي تتحقق ثماره. فبحسب قول الدكتور آركان السبلاني، مسؤول المبادرة الاقليمية لمكافحة الفساد لدى برنامج الأمم المتحدة للتنمية

"Politicians do not see the light, they feel the heat" 76

76 A conversation with Arkan Seblani, Center for International Private Enterprise, CIPE, 20 July 2018, available at http://cctrends.cipe.org/a-conversation-with-arkan-el-seblani/

تعيين وسيط الجمهورية حليفا للمواطن

مدخل 1

من هنا أهمية **مطالبة انفاذ قانون وسيط الجمهورية أو الـOMBUDSMAN** 77. فيشكل الوسيط مثابة حليف طبيعي للحق والعدالة في قلب المؤسسات والإدارة العامة في خدمة المواطنين، اذ يعد "شخصية مستقلة لا تتلقى التعليمات من أي سلطة، وهو يتدخل ... لتسهيل التعامل مع الإدارة والمساعدة على حلّ الخلافات الناجمة عن هذا التعامل" (المادة الأولى)

لذا، تتمحور المطالبة بوسيط شريف ونزيه وجامع وبعيد عن الأحزاب ومتمتع بأسمى المقومات والمؤهلات حول ما يمكنه ان يشخصه من رافعة أساسية لصالح المواطنين من جهة، ولكن أيضا لصالح الآليات الجماعية القائمة (الهيئات المستقلة المختلفة) والمهددة بعدم الفعالية لما يسهل شلها بسبب طبعها الجماعي والعوامل الطائفية. فعطى القانون الوسيط صلاحية اعلام "الهيئات الرقابية المختصة في معرض قيامه بمهامه عن كل ما يراه خطأ أو تقصيراً أو (تقاعساً من الموظفين أو العاملين أو من الإدارة المعنية، وعن كل ما يتعلق بتحسين سير العمل وتقدمه" (المادة 4§7)

فقد يمكّن دور الوسيط من فتح ثغرات مهمة في درع نظام الفساد القائم وتكون مساهمته أساسية فيما تمد المواطنين بالدعم الجوهري في نزاعاتهم مع الادارة وتستنهض ثقة الناس بالمؤسسات ودولة القانون وأهمية المشاركة بالشأن العام عن طريق تلك الآلية لو أثبتت مفعولها. بالاضافة الى ذلك، قد يشجع الوسيط كاشفي الفساد في اجراءاتهم ويساعد على احالات لقضايا غش واختلاس نحو الهيئات الرقابية مع مواكبة أشد للموضوع ليساهم في ضمانة حماية الشهود والفاضحين ويقف الى جانبهم لو احتاجت هيئة مكافحة الفساد ذلك. فيذكر ان المادة 3 من قانون وسيط الجمهورية يضمن التزام الوسيط "بعدم إفشاء الأسرار التي يطلع عليها بحكم وظيفته ويبقى هذا الموجب قائماً بعد إنتهاء ولايته"، كما لا يمكن لأي سلطة أن تلاحقه "بسبب الآراء التي يبديها والمتعلقة بممارسته مهامه أو بمعرضها" (المادة 4). يشار ايضا انه بامكان الوسيط "أن يتقدم من الإدارة المعنية بتوصيات من شأنها تحسين سير العمل فيها وتطويره، كما يمكنه أن يوصي بتعديل النصوص القانونية والتنظيمية في حال رأى أن تطبيق بعض أحكامها من شأنه أن يؤدي إلى حالات غير عادلة ومنصفة" (المادة 3§7)

إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

مدخل 2

استكمالا للأطر القانونية المستجدة

من جهة **ضرورة اقرار الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد**، تمكن الصعوبة كما سبق وتم شرحه في تحدي اقامة هيئة فعلا مستقلة ونزيهة وفاعلة بأعضاء كفوين يتمتعون بمصداقية عالية في شأن تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد. كما يبرز تساؤل حول حظوظ هذه الهيئة في ممارسة صلاحياتها الواسعة وضمانة حماية فعلية لمن سيتقدم بكشف لحالات فساد، ما يستدعي حملات مناصرة موجهة وجدية عند الجهات المخولة لتسمية مرشحين لدخول الهيئة (أي نقابتا المحامين في بيروت وطرابلس، مجلس نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان، هيئة الرقابة على المصارف كما الـ OMSAR لعدم اغفال فرصة توصيل شخصيات كفوة ونزيهة ضمن هذه المؤسسة المستقلة

77 قانون رقم 664 تاريخ 4/2/2005

حين انشاء الهيئة، ينبغي مواكبة الفترة التأسيسية لمسيرتها عن طريق دعم أعضائها وجهازها الإداري ومدهم بالخبرات والمعلومات والبينات والامكانات الى أكبر قدر ممكن (لذا يجب الحرص ان يشمل قانون انشاء الهيئة امكانية تلقيها دعم ومساعدات من شتى المصادر كما هو الحال في قانون انشاء الهيئة الوطنية لحقوق الانسان الذي أقر عام 2017). كما يستحسن العمل على ادراج الهيئة وأعضائها في أوسع شبكة ممكنة من الشركاء والمعنيين والمهتمين في قضايا الفساد لكي يتسنى لها الحصول على المعلومات وزيادة فرصة تبادل الخبرات

كما يجب دعم الهئية في صياغة وتوصيل مقترحاتها وتوصياتها الى العموم والأوساط المختصة فيما يساهم في تقليص ظواهر الفساد، ونشير مثلا الى جملة من العناوين لا الحصر:

- مطالبة الفصل بين عضوية المجلس النيابي والحقيبة الوزارية لتفادي تضارب المصالح وتعزيز فصل السلطات
- تعديل قانون الإثراء غير المشروع وتحديد تعريف لتلك الجريمة بشكل يتماشى مع معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
- تعديل الأحكام التي تحول دون رفع السرية المصرفية حيال المسؤولين السياسيين والأمنيين والإداريين كما القضاة [78]

78 Cf. Executive Magazine, Executive Economic Road Map, First Draft, 2018-2019, pp. 35-38, available on: http://www.executive-magazine.com/wp-content/uploads/2018/12/EX231_DEC18_ECONOMIC-ROADMAP_draft.pdf
حول التوصيات المعروضة في الأوساط المختصة، انظر ايضا الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، نحو استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، 2009، ص. 39-26
انظر ايضا الجمهورية اللبنانية، وثيقة الاستراتيجية الوطنية لكافحة الفساد ومخططها التنفيذي (2018-2023)، ص. 30-43

ملحقات

أ جدول بالمقابلات والمكالمات

الاسم	المنظمة	تاريخ ومكان المقابلة/المكالمة
الأستاذة جيسيكا شمالي	جمعية نحن	19 تشرين الأول 2018 و30 كانون الثاني 2019، فرن الشباك
الأستاذ سيمون بشواتي	NorthLeda	مكالمة هاتفية يوم 22 تشرين الأول 2018
الاستاذ حسام حسن	ARABIA GiS	مكالمة هاتفية يوم 24 تشرين الأول 2018
الأستاذ ربيع قيس	Lebanese Foundation for Permanent Civil Peace	1 تشرين الثاني 2018، بيروت
الأستاذ ربيع نصار	سكر الدكانة	مكالمة هاتفية يوم2 تشرين الثاني 2018
محاضرة للأساتذة بدري معوشي وكارين طعمة حول "الشفافية والمواطنية"	LTA / ALDIC بتنظيم من المعهد المالي	معرض الكتاب الفرنسي، في 5 تشرين الثاني 2018، بيروت
الدكتور كامل مهن	مؤسسة عامل	13 تشرين الثاني 2018، بيروت
الأستاذ اسكندر بستاني والأستاذة بسمة عبد الخالق	معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي	15 تشرين الثاني 2018، بيروت
الدكتورة يمنى غريب	AFKAR / OMSAR	21 تشرين الثاني 2018، بيروت
الدكتور جورج قرم	وزير مالية سابقا وخبير في السياسات العامة	23 تشرين الثاني 2018، بيروت
محاضرة للأستاذ كريم ضاهر والدكتور مصباح مجذوب حول "الشفافية والمواطنية"	LTA / ALDIC بتنظيم من المعهد المالي	المعرض العربي للكتاب، في 14 كانون الأول 2018، بيروت
النائبة بولا يعقوبيان	نائبة في البرلمان اللبناني	7 كانون الثاني 2019، بيروت

ب لائحة بالمراجع والمصادر

النصوص القانونية والاشتراعية:

المرسوم الاشتراعي رقم 112 تاريخ 12/6/1959 لمتعلق بنظام الموظفين

المرسوم الاشتراعي رقم 115 تاريخ 12/6/1959 المتعلق بانشاء التفتيش المركزي

قانون رقم 154 تاريخ 27/12/1999 المتعلق بجرائم الاثراء غير المشروع

قانون وسيط الجمهورية أو الـ OMBUDSMAN رقم 664 تاريخ 4/2/2005

إتفاقيّة الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد منذ 16/10/2008

المرسوم رقم 9830 تاريخ 2/1/2013 الرامي الى تعديل بعض أحكام المرسوم الاشتراعي رقم 115 تاريخ 12/6/1959 وتعديلاته

قانون الحق في الوصول الى المعلومات بتاريخ 16/2/2017

قانون حماية كاشفي الفساد بتاريخ 10/10/2018

قانون المعاملات الإلكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي بتاريخ10/10/2018

قانون دعم الشفافية في قطاع البترول بتاريخ 10/10/2018

المستندات الرسمية :

هيئة التشريع والاستشارات في وزارة العدل، الاستشارة رقم 375/2001 تاريخ 13 حزيران 2001

البيان الوزاري لحكومة الرئيس سعد الحريري بتاريخ 28 كانون الأول 2016، متواجد على الرابط http://www.pcm.gov.lb/arabic/subpg.aspx?pageid=4896

مجلس الانماء والاعمار، تمويل برنامج إعادة الإعمار، تقرير العام 2017، متواجد على الرابط http://www.cdr.gov.lb/arabic/progress_reports/pr102017/Afinan.pdf

هيئة التشريع والاستشارات في وزارة العدل، الاستشارة رقم441/2017 تاريخ 22 ايار 2017

الجمهورية اللبنانية، وثيقة الاستراتيجية الوطنية لكافحة الفساد ومخططها التنفيذي (2018-2023)، نيسان 2018

OMSAR، سلة مشاريع مكافحة الفساد تطبيقاً لإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي أقرها لبنان، متواجد على الرابط
http://www.omsar.gov.lb/Cultures/ar-LB/Programs/transparancy/projects/Pages/AntiCorruption.aspx

معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، موازنة المواطنة والمواطن، لبنان 2018، سلسلة التوعية المالية والضريبية، الطبعة الأولى

تقارير وملفات من منظمات محلية ودولية:

الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، نحو استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، 2009

الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية – لا فساد، ورقة بحثية حول مدى جدوى انشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في لبنان: دراسة في المهام والعضوية والهيكلية والاستقلالية، ايار 2011

ايلي معلوف، دور ديوان المحاسبة في الموازنة العامة: ضرورة زيادة القدرات واستثمار نتائج الرقابة، المركز اللبناني للدراسات، كانون الأول 2013

فاطمة خليفة، "إقتراح قانون حماية كاشفي الفساد: تشجيع كشف الفساد أم تقنينه؟"، المفكرة القانونية، 12 تموز 2016، متواجد على الرابط http://legal-agenda.com/article.php?id=1641

"الفساد القضائي: وجه آخر لفساد النظام السياسي"، المفكرة القانونية، العدد 47، كانون الثاني 2017

"مكافحة الفساد: إصلاح القضاء أولا"، المفكرة القانونية، العدد 47، كانون الثاني 2017

المفكرة القانونية، قانون حقّ الوصول إلى المعلومات:إنجازٌ بأفخاخ كثيرة، عدد 47، كانون الثاني 2017، موجود على الرابط http://legal-agenda.com/article.php?id=3496

Transparency International, Corruption Perceptions Index 2016, 25 January 2017, available at https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2016?gclid=Cj0KCQjw6fvdBRCbARIsABGZ-vQiM-58kA-RDAB7e868R2KW1IVvJAp8k_v2ef-TeZ3fu02gAjeeyyCYaAorREALw_wcB

Extractive Industrices Transparency Initiatives (EITI), cf. "Lebanon commits to implement EITI", 31 January 2017, available on https://eiti.org/news/lebanon-commits-to-implement-eiti

سكر الدكانة، اخبار حول شبهات فساد وهدر مال عام وتجاوزات منسوبة الى مجلس الجنوب لجهة اجراء تلزيمات لا تتوافق قيمتها مع التكاليف الحقيقية في مشروع مياه عين الزرقا في البقاع الغربي، 2 ايار 2017، متواجد على الرابط https://t.co/Bph2w9z85t

رانيا حمزة، عدوى الحراك في قصر العدل: المحامون يطالبون القضاء بمتابعة التحقيق بعجز الإستشفاء، المفكرة القانونية، 6 نيسان 2018، متواجد على الرابط http://legal-agenda.com/article.php?id=4349

رانيا حمزة، الصندوق الأسود للتأمين في نقابة محامي بيروت: النقابة تنكر حق أعضائها بالوصول إلى المعلومات، المفكرة القانونية، 12 نيسان 2018، متواجد على الرابط http://legal-agenda.com/article.php?id=4361

سكّر الدكانة": قرار قضائي يحمي كاشفي الفساد"، 26 نيسان 2018، متواجد على" vs سكر الدكانة، "مجلس الجنوب الرابط https://www.sakkera.com/news.php?newsid=801

الهام برجس، "مقابلة مع مدير عام المناقصات جون علية"، المفكرة القانونية، 19 ايار 2018، متواجد على الرابط http://legal-agenda.com/makalat.php?katib=192

A conversation with Arkan Seblani, Center for International Private Enterprise, CIPE, 20 July 2018, available at http://cctrends.cipe.org/a-conversation-with-arkan-el-seblani/

Daniel Garotte Sanchez, Combatting Corruption, a Necessary Step Towards Improving Infrastructure, Lebanese Center for Policy Studies, Policy Brief numb. 32, October 2018, available on http://www.lcps-lebanon.org/publication.php?id=319

Sami Attallah, Mounir Mahmalat, Sami Zouhaib, "CEDRE Conference: the Need for a Strong Reporting Mechanism", Lebanese Centre for Policy Studies, Policy Brief numb. 33, November 2018, available on http://lcps-lebanon.org/publication.php?id=320&category=700&title=

القانون الجديد لحماية البيانات في لبنان,,," "ناقص"، 23 تشرين الأول 2018, SMEX,متواجد على الرابط
https://www.ar.smex.org/القانون-الجديد-لحماية-البيانات-لبنان/?fbclid=IwAR28k-Y6K5kJQj1WyS0wUvuKLIufDsnfek_qTRzzSfc9UTY6m2CoXwb-MNg

Executive Magazine, Executive Economic Road Map, First Draft, 2018-2019, available on: http://www.executive-magazine.com/wp-content/uploads/2018/12/EX231_DEC18_ECONOMIC-ROADMAP_draft.pdf

مؤلفات أكاديمية:

Ehrlich, I., & Lui, F. (1999). Bureaucratic corruption and endogenous economic growth. The Journal of Political Economy, vol. 107(6), pp. 270-293.

Mendez, F., Sepulveda, F. (2006). Corruption, growth and political regimes: cross country evidence. European Journal of Political Economy, vol. 22, pp.82-98.

Swaleheen M. (2011). Economic Growth with endogeneous corruption: an empirical study. Public Choice, vol. 146, pp. 23-41

تقارير اعلامية:

Thomas Schellen, "Corruption's Hefty Tag Price", Executive Magazine, 1st October 2003

Charles Adwan, "Lebanon's Corruption Dilemma", The Daily Star, 19 May 2004, available on http://www.dailystar.com.lb/Opinion/Commentary/2004/May-19/92599-lebanons-corruption-dilemma.ashx

"باريس 3 يدعم الحكومة اللبنانية وإعادة جدولة ديونها"، الجزيرة، 26 كانون الثاني 2007، متواجد على الرابط
https://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2007/1/26/باريس3--يدعم-الحكومة-اللبنانية-وإعادة-جدولة-ديونها

سلوى بعلبكي، "أطباء يوثقون الاختلاسات والتجاوزات الإدارية والمالية التي تحصل في نقابتهم منصور: نتّجه إلى طرح الثقة وعدم إبراء الذمّة المالية للمجلس عن العام الماضي"، النهار، 20 آذار 2014، متواجد على الرابط
https://newspaper.annahar.com/article/118001- يوثقون-الاختلاسات-والتجاوزات-الإدارية-والمالية-التي-تحصل-في-نقابتهم-منصور-أطباء

Jeremy Arbid, "Calling out corruption New initiatives offer a fleeting hope of cleaner government", Executive Magazine, 15 September 2014.

"عن المواطن والدولة اللبنانية ومسرحية الفساد"، جريدة الأنباء الكويتية، 26 نيسان 2016

هديل فرفور، "انتفاضة في نقابة الأطباء"، ألخبار، 18 كانون الأول 2018، متواجد على الرابط
https://al-akhbar.com/Community/263410/انتفاضة-في-نقابة-الأطبا

"GCNL and UNDP animate a joint conversation on Anti-Corruption", Executive Bulletin, 19 February 2018, available at http://executive-bulletin.com/other/gcnl-and-undp-animate-a-joint-conversation-on-anti-corruption

هذا هو حجم الفساد في لبنان، المدن، 24 شباط 2018، متواجد على الرابط
https://almodon.com/economy/2018/2/24/هذا-هو-حجم-الفساد-في-لبنان

باريس 4: القروض المشروطة تخيّم فوق لبنان"، الأخبار، 6 نيسان 2018، متواجد على الرابط
https://al-akhbar.com/Lebanon/247662

دعوى ضد نقولا تويني..."لم يقم بأي اجراء لمكافحة الفساد"، الوكالة الوطنية للاعلام، 23 نيسان 2018

حسين طراف، "مشروع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد: العبرة دائماً في التنفيذ"، الأخبار، 18 حزيران 2018، متواجد على الرابط
https://al-akhbar.com/Capital/252225

"التقرير الأوروبي حول الانتخابات النيابيّة: 25 توصية للتّحسين"، النهار، 17 تموز 2018، متواجد على الرابط
https://www.annahar.com/article/832965-فالنسيانو-قدمت-التقرير-النهائي-للبعثة-الأوروبية-حول-الانتخابات-النيابية-25-توصية

علي نور،"لبنان يخسر 5 مليارات دولار سنوياً: هذه أبواب التهرّب الضريبي"، المدن، 15 آب 2018، متواجد على الرابط
https://www.almodon.com/economy/2018/8/15/لبنان-يخسر5-مليارات-دولار-سنويا-هذه-أبواب-التهرب-الضريبي

استقالة المسؤول عن البيئة في الأمم المتحدة، الوكالة الفرنسية، 20 تشرين الأول 2018، متواجد على الرابط
https://www.france24.com/ar/20181120-استقالة-المسؤول-عن-البيئة-في-الأمم-المتحدة

الدولة اللبنانية: إيجارات بـ 200 مليار ليرة سنويا"، الدولية للمعلومات، 21 تشرين الأول 2018، متواجد على الرابط
http://monthlymagazine.com/ar-article-desc_4813_

محمد نزال، عن قاضٍ كئيب في نظام "بلا أدب": فساد مؤسّس بـ"نوافذ" كثيرة، الأخبار، 25 تشرين الأول 2018، متواجد على الرابط
https://al-akhbar.com/Politics/260388/عن-قاض-كئيب-في-نظام-بلا-أدب-فساد-مؤس-س-بـ-نوافذ-كثير

الإدارة والعدل تشكّل لجنة لدرس الملاحظات على تعديل قانون إنشاء التفتيش المركزي"، جريدة المستقبل، 7 تشرين الثاني 2018، متواجد على الرابط
https://almustaqbal.com/article/2092814/الإدارة-والعدل-تشكل-لجنة-لدرس-الملاحظات-على-تعديل-قانون-إنشاء-التفتيش-المركزي-عدد-اليوم/شوون-لبنانية

Au Pérou, un référendum crucial pour la lutte anticorruption, Le Monde, 6 décembre 2018, disponible sur https://www.lemonde.fr/international/article/2018/12/06/au-perou-un-referendum-crucial-pour-la-lutte-anticorruption_5393630_3210.html

ايلي الفرزلي، هيئة مكافحة الفساد...المتهمون يواجهون أنفسهم، الأخبار، 10 كانون الأول 2018، متواجد على الرابط
https://al-akhbar.com/Politics/262931/هيئة-مكافحة-الفساد-المت-ه-مون-يواجهون-أنفسه

"CDR overseeing $4.5 billion in projects", E for Ektissad, 18 December 2018, available on https://eforektisad.com/2018/12/3499/?fbclid=IwAR2qJBGn7h_jeFRatBFEiivfoYkeVcSVXO4FPJEFI5_27OUpXHoo_1F1qnY

ما أدلى به باسيل خطير"... بولا يعقوبيان في صدد تقديم إخبار إلى إبرهيم"، النهار، 21 كانون الأول 2018 متواجد على الرابط
https://www.annahar.com/article/917420-ما-أدلى-به-باسيل-خطير-بولا-يعقوبيان-في-صدد-تقديم-إخبار-إلى-إبرهيم